

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	قسم العلوم الاقتصادية
أولى ماستر تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات	التاريخ: 08 جانفي 2023	التوقيت: من 12:30 إلى 14:00
امتحان السداسي الأول في مقياس السياسات الاقتصادية		

السؤال الأول: (15 نقطة)

بدأ الاقتصاد العالمي مرحلة من الهبوط الشديد على إثر أخطر صدمة مالية بحيث وقع الاقتصاد الأمريكي في أزمة مالية عنيفة سنة 2008، بعد استفحال أزمة الرهن العقاري التي طفت على السطح سنة 2007، وانتقلت عدوى الأزمة إلى مراكز الاقتصاد الليبرالي ولامست جنبات الاقتصاد العالمي من دول متقدمة ونامية، أسفرت حالة غير مسبوقة من عدم التوازن نجمت عنها جملة من الاختلالات الاقتصادية في غالب الدول، وأحدثت حالة من عدم التأكد وفقدان الثقة في الأسواق المالية وتقلبات حادة في أسواق النفط، انجر عن ذلك إفلاس العديد من الشركات والمؤسسات وتسريح للعمال وزيادة معدلات البطالة، ومن أجل تعطيل انتقالات الأزمة والتخفيف من وطأتها وحين ذاك طبقت الولايات المتحدة الأمريكية خطة إنقاذ النظام المالي والاقتصادي الأمريكي من الركود والكساد، وتضافرت بذلك الجهود الدولية لتختلف الوصفات من أجل انحسار الأزمة التي أربكت مسار النمو الاقتصادي، وتم استخدام آليات السياسة الاقتصادية لاحتواء هذه الاختلالات وهو ما شمل حقن الاقتصاد بضخ كميات كبيرة من السيولة، ومنح إعفاءات ضريبية، وتنفيذ سياسة الإنفاق التحفيزية.

توطئة

♦♦ ارتكازا على التوطئة السابقة، واعتمادا على خلفية ما تناولته من شرح في المحاضرات، تكون إجابتك بكل دقة ووضوح على الأسئلة الآتية:

- 1- مستشهادا بشكل بياني فصل في أهداف السياسة الاقتصادية الكلية؟ 4.5 ن
- 2- اشرح مفهوم السياسات الاقتصادية المطبقة في حل الأزمة المالية العالمية سنة 2008؟ 2.5 ن
- 3- عرف حالة الركود والكساد، وبين آلية عمل السياسة المالية الناجعة؟ 1.5 ن
- 4- في الأزمة المالية عاشت بعض الاقتصادات حالة عدم الاستقرار في الأسعار، كيف يمكن للسلطة النقدية التدخل من خلال استخدام الأدوات الكمية للسياسة النقدية؟ 3 ن
- 5- من أجل التصدي للصدمات الخارجية والأزمات وما تفرضه العلاقات الاقتصادية الدولية من ارتباط بالعالم الخارجي، توجهت العديد من الدول نحو تبني نهج التكتلات الإقليمية، وغيرها من صيغ التكامل الاقتصادي. على ضوء ذلك:

- ما هي السياسة الاقتصادية المعتمدة في هذه الحالة، وما تعريفها؟ 1.25 ن
- المقصود بالمناطق الحرة، الاتحادات الجمركية، التكتلات الاقتصادية، مع إعطاء مثال على كل نوع؟ 2.25 ن

حالة السؤال

السؤال الثاني: (05 نقاط)

في سؤال متعدد الإجابات (إجابة أو أكثر) اختر الإجابة الصحيحة من بين الخيارات المتاحة (1ن على كل سؤال):

①- في حالة الفجوة التضخمية تستخدم الحكومة:

- سياسة مالية انكماشية
- سياسة مالية توسعية
- رفع معدلات الضرائب
- رفع الأجور والرواتب

②- يقوم البنك المركزي بتحديد حد أقصى لحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك أو تحديد معدل نمو القروض

- التوجيه الاتقائي للقروض
- سياسة إعادة معدل الخصم
- تأطير القروض
- تحديد معدل الفائدة على القروض

③- من الأدوات السعرية للسياسة التجارية نجد:

- الرسوم الجمركية
- تخفيض سعر الصرف
- الحصص الاستيرادية
- المشتريات الحكومية

④- يقصد بتحقيق الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج:

- رفع مستوى الأسعار
- زيادة نسبة التوظيف والتشغيل
- تخفيض معدلات الضرائب
- تسهيل تقديم القروض

⑤ من الأدوات المساعدة للسياسة النقدية في ضبط الاختلالات الاقتصادية نجد:

- الاحتياطي الإلزامي
- عمليات السوق المفتوحة
- تحديد هامش الضمان
- التوجيهات والأوامر

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	قسم العلوم الاقتصادية
أولى ماستر تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات	التاريخ: 08 جانفي 2023	التوقيت: من 12:30 إلى 14:00
الإجابة النموذجية لامتحان السداسي الأول في مقياس السياسات الاقتصادية		

السؤال الأول: (15 نقطة)

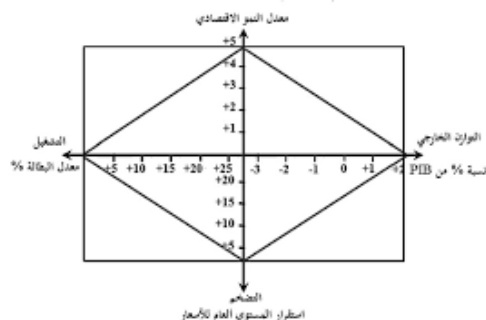
بدأ الاقتصاد العالمي مرحلة من الهبوط الشديد على إثر أخطر صدمة مالية بحيث وقع الاقتصاد الأمريكي في أزمة مالية عنيفة سنة 2008، بعد استفحال أزمة الرهن العقاري التي طفت على السطح سنة 2007، وانتقلت عدوى الأزمة إلى مراكز الاقتصاد الليبرالي ولامست جنبات الاقتصاد العالمي من دول متقدمة ونامية، أسفرت حالة غير مسبوقة من عدم التوازن نجمت عنها جملة من الاختلالات الاقتصادية في غالب الدول، وأحدثت حالة من عدم التأكد وفقدان الثقة في الأسواق المالية وتقلبات حادة في أسواق النفط، انجر عن ذلك إفلاس العديد من الشركات والمؤسسات وتسريح للعمال وزيادة معدلات البطالة، ومن أجل تعطيل انتقالات الأزمة والتخفيف من وطأتها وحين ذاك طبقت الولايات المتحدة الأمريكية خطة إنقاذ النظام المالي والاقتصادي الأمريكي من الركود والكساد، وتضافرت بذلك الجهود الدولية لتختلف الوصفات من أجل انحسار الأزمة التي أربكت مسار النمو الاقتصادي، وتم استخدام آليات السياسة الاقتصادية لاحتواء هذه الاختلالات وهو ما شمل حقن الاقتصاد ببضخ كميات كبيرة من السيولة، ومنح إعفاءات ضريبية، وتنفيذ سياسة الإنفاق التحفيزية.

توطئة

♦♦ ارتكازا على التوطئة السابقة، واعتمادا على خلفية ما تناولته من شرح في المحاضرات، تكون إجابتك بكل دقة ووضوح على الأسئلة الآتية:

❶- مستشهدا بشكل بياني فصل في أهداف السياسة الاقتصادية الكلية؟ 4.5 ن

لخص كالدور الأهداف الاقتصادية الكلية للسياسة الاقتصادية في أربعة أهداف أساسية أطلق عليها المربع السحري لكالدور وتظهر في الشكل الآتي: 0.5 ن



تعتبر أهداف السياسة الاقتصادية هي المبتغى الاقتصادي الذي يعبر عن الطموحات الاقتصادية والسياسية للدولة، وهي:

1. تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة:1 أن

النمو الاقتصادي هو أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، ويُعرف بأنه مجموع القيم المضافة إلى كافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة، ويقاس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها.

وبالتالي يتحقق النمو الاقتصادي من خلال المحافظة على نمو إجمالي الناتج المحلي الذي يعبر عن كل الأنشطة الاقتصادية، لذلك تسعى السياسة الاقتصادية إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي من خلال التأثير في الناتج المحلي الإجمالي.

2. تحقيق نسبة توظيف عالية وبطالة منخفضة:1 أن

من أهداف السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي تلك التي تحقيق مستوى التوظيف العالي، ويقابلها مستوى منخفض من البطالة؛ وتمثل معدلات البطالة قوة العمل المعطلة التي تشمل العمالة غير الموظفة، ويستثنى الأفراد المتعطلين ولا يبحثون عن عمل. وتعكس هذه المعدلات للبطالة حالة دورة النشاط الاقتصادي، فإذا هبط الناتج انخفض معدل الطلب على العمالة وارتفعت نسبة البطالة.

3. الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار (الحد من التضخم):1 أن

يعني هدف استقرار الأسعار المحافظة على ثبات معدل التضخم عند مستوى منخفض نسبيا ولا يجب أن يفوق معدل التضخم الزيادة في متوسط الدخل للطبقة الضعيفة أو محدودة الدخل؛ لأنه إذا حدث ذلك سيحصل انخفاض في الدخل الحقيقي لهذه الفئة من المواطنين مع مرور الزمن وهو ما يترتب عليه سوء توزيع الدخل في المجتمع.

ولا زال هدف مكافحة التضخم وضبطه واستهدافه والمحافظة على استقرار الأسعار من الأهداف الأساسية التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها، والبحث عن الطرق والسياسات الموصلة لكبحه وضبطه فقد أصبحت هذه الظاهرة تحظى بأهمية بالغة، ومن أكثر المشاكل التي تتعرض للبحث والتحليل نظرا لما تخلفه من آثار على مختلف المستويات والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية

4. الحد من العجز في ميزان المدفوعات:1 أن

يضم ميزان المدفوعات عددا كبيرا من المعاملات الاقتصادية، تخضع لتصنيفات مختلفة تشكل ارسدة فرعية تجتمع فيما بينها لتشكل لنا رصيда إجماليا يمثل ميزان المدفوعات لدولة ما في فترة زمنية، فهذا الأخير هو عبارة عن ملخص لكل الصفقات الاقتصادية القائمة بين الوطن والعالم الخارجي استيرادا وتصديرا وتدفقات رؤوس الأموال المختلفة وميزان الخدمات المتنوعة والهبات والمساعدات الدولية وجميع كميات الذهب الداخلة والخارجة خلال فترة زمنية محددة؛

من بين الأهداف التي ترمي إليها السياسة الاقتصادية الكلية هي تأمين التوازن في ميزان المدفوعات؛ فالدولة التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها تجد نفسها مضطرة إلى اتخاذ إجراءات محددة من شأنها أن تحقق فائضا في ميزان مدفوعاتها أو على الأقل توازنه.

②- اشرح مفهوم السياسات الاقتصادية المطبقة في حل الأزمة المالية العالمية سنة 2008؟ 2.5 ن

◆ السياسة المالية: 1.25 ن

وهي أداة من أدوات الحكومة التي من خلالها تؤثر على النشاط الاقتصادي أو هي أسلوب أو برنامج عمل مالي تسطره الحكومة (وزارة المالية أو السلطة المالية) بناء على قرارات رشيدة تتخذها في بداية السنة المالية، مستخدمة بذلك أدواتها المتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة، علاوة على القروض العامة محققة استدامة مالية قصد الوصول إلى عدة أهداف في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وترسيخ العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل والعمل على رفاهية المجتمع من خلال عدة سياسات كسياسة الأجور والأسعار وتجنب الآثار غير المرغوبة في المجتمع كالبطالة، ونلاحظ هنا في محتوى النص أنه تم تطبيق سياسة الإنفاق التوسعية وسياسة ضريبية تحفيزية من خلال منح الإعفاءات الضريبية لتشجيع الاستثمار

◆ السياسة النقدية: 1.25 ن

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة، والسلطة النقدية هنا يقصد بها البنك المركزي في أي دولة، وتبني السياسة النقدية على التأثير في عرض النقود أو المعروض النقدي بأدوات معينة تسمى أدوات السياسة النقدية، ونلاحظ هنا أيضا ان تم تطبيق سياسة نقدية توسعية من خلال ضخ كمية من النقود (ارتفاع العرض النقدي).

③- عرف حالة الركود والكساد، وبين آلية عمل السياسة المالية الناجعة؟ 1.5 ن

تعريف الركود والكساد: 0.5 ن

الركود هو ذلك الوضع الذي ينخفض فيه الناتج المحلي الإجمالي والدخل ويتراجع النشاط الاقتصادي وكذا الإنفاق الاستهلاكي وترتفع معدلات البطالة بحيث يستمر لبضعة أشهر، فإذا استمر انخفاض النشاط الاقتصادي ليتهاوى إلى حدوده الدنيا وانخفضت الرواتب وتسارعت البطالة في الارتفاع وتراجع الطلب الكلي واستمر لسنوات فمدلول ذلك أننا أمام أزمة يطلق عليها **الكساد**.

آلية عمل السياسة المالية لعلاج الركود: 1 ن

يظهر الكساد في الاقتصاد حينما يعاني من حالة انخفاض مستوى الطلب الكلي والمقترن بوجود بطالة أي أن الاقتصاد يمر بتباطؤ وفي هذه الحالة تستخدم السياسة المالية على النحو الآتي:

✓ إما زيادة مستوى الإنفاق الحكومي؛ ولعل هذا يذكرنا بما نادى به كينز (Keynes) عند حدوث الكساد الكبير سنة (1929م). فإنفاق الدولة هو بمثابة دخول للأفراد وعند زيادة دخولهم يرتفع مستوى الطلب الكلي، عندها ستلجأ المؤسسات إلى زيادة الإنتاج وبالتالي توظيف عمال جدد مما يساهم في علاج البطالة ويدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام.

✓ وقد تقوم الدولة بتخفيض الضرائب أو إعطاء إعفاءات ضريبية على الأفراد والمؤسسات الاستثمارية، مما يساهم في الميل نحو الاستثمار وزيادة الدخل، وبالتالي رفع القوة الشرائية للأفراد وحقق الاقتصاد بمزيد من الأموال وفرص العمل ويؤدي إلى دوران عجلة الاقتصاد.

④- في الأزمة المالية عاشت بعض الاقتصادات حالة عدم الاستقرار في الأسعار، كيف يمكن للسلطة النقدية التدخل من خلال استخدام

الأدوات الكمية للسياسة النقدية؟ 3

تدابير السلطة النقدية عند استخدام السياسة النقدية لكبح حالة عدم الاستقرار في الأسعار (التضخم):

◆ تطبيق أداة رفع معدل إعادة الخصم:1

إن عملية إعادة خصم الأوراق المالية ما هي في الأخير لإقبال تمويل البنوك التجارية، بوا سطة عمليات إصدار نقدي جديدة؛ فإذا أراد البنك المركزي الامتناع عن ذلك فإنه يرفع من سعر إعادة الخصم، وهو ما يؤدي إلى خيارين:

- أولهما الامتناع الكلي أو شبه الكلي للبنوك التجارية عن قبول سعر إعادة الخصم المرتفع وهو ما يعني نقص السيولة لديها وعدم التوسع أكثر في الائتمان.

- ثانيهما قبول سعر إعادة الخصم المرتفع، وتحميل ذلك الارتفاع على زبائن البنوك التجارية، ويظهر هذا التحميل في ارتفاع سعر الخصم للأوراق التجارية لدى البنوك التجارية، وهو ما يلزم هذه الأخيرة على رفع أسعار الفائدة عند منح الائتمان (منح القروض)، فيقل الإقراض. ومن جهة أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى رغبة أصحاب الفائض المالي أو المستثمرين الماليين إلى إيداع ما لديهم في البنوك التجارية رغبة في تحقيق ربح جراً ارتفاع أسعار الفائدة في السوق النقدية.

◆ تطبيق أداة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني:1

للبنك المركزي القدرة على تقييد البنوك التجارية وإجبارها على عدم التوسع في خلق النقود الخطية أو ما يدعى بنقود الودائع. فيلجأ البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني أو الإجمالي، والبنوك التجارية تلتزم بذلك وهو ما يزيد من نسبة السيولة لديها أو التي تودعها في خزائن البنك المركزي، فتتجصر قدرة البنوك التجارية على عدم قدرتها على التوسع في خلق نقود الودائع.

◆ الدخول بانعاً في سوق الأوراق المالية:1

ففي حالات التضخم المرتفعة وضمن خطة السلطة النقدية الحد من ارتفاع مستويات الأسعار أو محاولة تثبيت أسعار التضخم؛ تعتمد السلطة النقدية على بيع الأسهم والسندات في السوق المالية ولو بأسعار منخفضة ونسبة أرباح مرتفعة

حتى تمتص جزءاً من السيولة النقدية التي يعتقد البنك المركزي أنها أُصدرت بكميات تفوق حجم الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات.

⑤ من أجل التصدي للصدمة الخارجية والأزمات وما تفرضه العلاقات الاقتصادية الدولية من ارتباط بالعالم الخارجي، توجهت العديد من الدول نحو تبني نهج التكتلات الإقليمية، وغيرها من صيغ التكامل الاقتصادي. على ضوء ذلك:

- ما هي السياسة الاقتصادية المعتمدة في هذه الحالة، وما تعريفها؟ 1.25ن

❖ السياسة الاقتصادية المعتمدة هي: السياسة التجارية: 0.25ن

❖ تعريف السياسة التجارية: 01ن

تُعرّف السياسة التجارية بأنها مجموعة الأدوات التي تستخدمها السلطات الاقتصادية للتأثير على مسار التجارة الخارجية كماً ونوعاً لتحقيق أهداف معينة، كما تُعرف كذلك بأنها حزمة من القوانين والإجراءات والتشريعات التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم العلاقة بينها وبين دول العالم الأخرى.

أي هي ما تعلق بالتجارة الخارجية للدولة؛ وعموماً علاقة الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي، وتقوم السياسة التجارية للدولة على التعريفات والقوانين الجمركية المنظمة لتصدير واستيراد السلع والخدمات وكذا حركة الذهب ورؤوس الأموال.

- ما المقصود بالمناطق الحرة، الاتحادات الجمركية، التكتلات الاقتصادية، مع إعطاء مثال على كل نوع؟ 2.25ن

❖ المناطق الحرة: 0.5ن

مناطق التجارة الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة هي أراض تدار بحسب قوانين خاصة وقوانين داخلية، وهي مستثناة من القوانين التي تحكم الدولة التي تنتمي إليها. هذه المناطق هي مستثناة من مجال عمل السلطات الجمركية وتتمتع بالحرية الكاملة في التدفقات الداخلية والخارجية من السلع والبضائع. مناطق التجارة الحرة هي أيضاً أماكن يتوافر فيها مناخ أكثر ملاءمة لزيادة حجم التجارة والتصدير لبعض النشاطات التجارية والصناعية.

مثال: منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، المنطق العربية للتبادل الحر 0.25ن

❖ التكتلات الاقتصادية: 0.5ن

تعرف على أنها درجة من التكامل الاقتصادي الناشئة بين مجموعة دول متجانسة اقتصادياً وجغرافياً وثقافياً وتاريخياً، تجمعها مجموعة مصالح اقتصادية، بهدف تعظيم تلك المصالح، وزيادة التجارة الدولية البينية، تعزيزاً للعوائد المتحققة من التبادل التجاري بينها، مما يحقق درجة من الرفاه الاقتصادي لشعوب تلك الدول

وهي نوع من أنواع التكامل الاقتصادي الإقليمي بين مجموعة من الدول، والذي يمكن من خلاله أن تتدفق السلع والخدمات بحرية بين البلدان الأعضاء

مثال: الاتحاد الأوروبي، مجلس التعاون الخليجي، رابطة دول جنوب شرق آسيا، السوق الجنوبية المشتركة، مجموعة بريكس الاقتصادية 0.25ن
◆الاتحاد الجمركي: 0.5ن

هي منطقة للتبادل الحر تعتمد الدول الأعضاء فيها علاوة على حرية التجارة بينها تعرفه جمركية خارجية موحدة، بمعنى أنها تطبق رسوما جمركية مماثلة على الواردات القادمة من الدول غير الأعضاء في الاتحاد. وتعكس الاتحادات الجمركية مستوى أنضج من الاندماج والتكامل الاقتصادي مقارنة بمناطق التبادل الحر، كما أن الاتحاد الجمركي يسمح بتجاوز تعقيدات المساطر الجمركية المرتبطة بتطبيق اتفاقيات التبادل الحر وخصوصا ما يتعلق منها ببلد المنشأ، إذ إن الاستفادة من الرسوم الجمركية التفضيلية يمر عبر إثبات أن منشأ السلع المستوردة هو أحد البلدان الأعضاء في منطقة التبادل الحر وليس من خارجها.

مثال: الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي، السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (الميركوسور)..... 0.25ن

السؤال الثاني: (05 نقاط)

في سؤال متعدد الإجابات (إجابة أو أكثر) اختر الإجابة الصحيحة من بين الخيارات المتاحة:

①- في حالة الفجوة التضخمية تستخدم الحكومة:

❖
❖

- سياسة مالية انكماشية
- سياسة مالية توسعية
- رفع معدلات الضرائب
- رفع الأجور والرواتب

②- يقوم البنك المركزي بتحديد حد أقصى لحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك أو تحديد معدل نمو القروض

❖

- التوجيه الاتقائي للقروض
- سياسة إعادة معدل الخصم
- تأطير القروض
- تحديد معدل الفائدة على القروض

③- من الأدوات السعرية للسياسة التجارية نجد:

❖
❖

- الرسوم الجمركية
- الحصص الاستيرادية
- تخفيض سعر الصرف
- المشتريات الحكومية

④- يقصد بتحقيق الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج:

❖

- رفع مستوى الأسعار
- زيادة نسبة التوظيف والتشغيل
- تخفيض معدلات الضرائب
- تسهيل تقديم القروض

⑤ من الأدوات المساعدة للسياسة النقدية في ضبط الاختلالات الاقتصادية نجد:

❖

- الاحتياطي الإلزامي
- عمليات السوق المفتوحة
- تحديد هامش الضمان
- التوجيهات والأوامر

أستاذ المقياس: د. عبد الجليل شليق

رَجِيئًا لَكُمْ التَّوْفِيقَ وَالسَّدَادَ